الفصل السادس: تقييم المخزون– منهج أساس التكلفة

عنوان الموضوع: تقييم المخزون: منهج أساس التكلفة Valuation of Inventories: A Cost–Basis Approach

كلمات مفتاحية:

المخزون السلعي *Inventory*،الجرد المستمر *perpetual inventory*، الجرد الدوري *periodic inventory*، طرائق تدفق التكلفة المفترضة *cost flow assumption*، التكلفة أو السوق أيهما أقل *Lower-of-cost-or-market*، بضاعة في الطريق *Goods in transit*، بضاعة الأمانة *consigned goods*، البيع بالتقسيط *Sales on installment*.

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل دراسة المخزون السلعي الذي يشكل أحد أهم الأصول في العديد من المنشآت، والذي يمثل البضائع التي تحتفظ بها المنشأة من أجل استهلاكها أو استخدامها في عملية التصنيع، ويشكل بيع المخزون بسعر أعلى من تكلفته المصدر الأساسي للإيراد في المنشآت التجارية والصناعية، ولذلك فإن الاعتراف والقياس للمخزون أمر فيه شيء من التعقيد وله تأثير مهم على النتائج المحاسبية، حيث أن القياس أو الاعتراف بشكل غير مناسب يؤدي إلى مشاكل في قياس الأداء المالي للمنشأة.

ونستعرض في هذا الفصل التصنيفات المختلفة للمخزون، وأسلوبي الجرد الدوري والمستمر للمخزون، إضافة إلى الخيارات المحاسبية المختلفة لتقييم المخزون وتسعير المنصرف منه خلال الفترة.

.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. القدرة على استخدام الطرق المختلفة لتقييم المخزون.
2. تحديد الضائع والتكاليف المدرجة في المخزون.
3. فهم ومقارنة الطرق المختلفة للمحاسبة عن تدفق المخزون.
4. تحديد آثار أخطاء المخزون على القوائم المالية.

6-1:التصنيفات الرئيسية للمخزون:

المخزون هو أحد أصول المنشأة، والذي تحتفظ به من أجل البيع خلال الدورة العادية، أو من أجل استهلاكه أو استخدامه في تصنيع بضائع من أجل البيع. وهو من أكبر الأصول المتداولة التي يتم الاستثمار فيها من قبل المنشآت التجارية والصناعية.

وتختلف تصنيفات المخزون حسب طبيعة عمل المنشأة:

- **في المنشأة التجارية:** المخزون عبارة عن البضاعة التي قامت المنشأة بشرائها من أجل إعادة بيعها بسعر أعلى يضمن تحقيق هامش ربح لها، دون أن يكون هناك إضافة قيمة على هذه البضائع من قبلها أو تكون القيمة المضافة بسيطة جداً، ومن المهم هنا معرفة تكلفة البضاعة المشتراة التي تم استخدامها (بيعها)، وتكلفة البضاعة المتبقية، بما يساهم في تحديد نتيجة عمل المنشأة، وبالتالي هناك نوع واحد من المخزون يتم التقرير عنه في هذه المنشآت.
- **في المنشأة الصناعية:** المخزون قد يكون على عدة أنواع، وذلك نظراً إلى أن عمل المنشأة الصناعية يقوم على تحويل مواد أولية من خلال مراحل عملية التصنيع إلى منتجات جاهزة للبيع، لذلك هناك ثلاثة **أنواع للمخزون** في هذه المنشآت:

أ- **مواد خام Raw matrials**:

هي البضائع والمواد التي تشكل الجزء الأساسي من المنتج، ولم تدخل ضمن عملية التصنيع بعد.

مثل: الخيوط النسيجية في صناعة الألبسة الجاهزة.

ب-**بضائع تحت التصنيع Work-in-progcess**:

هي المنتجات التي لم يكتمل تصنيعها، أي هي مواد دخلت مرحلة التصنيع ولم تصل إلى المرحلة النهائية بعد، وتتكون تكلفتها من تكلفة المواد الخام، إضافة إلى الأجور المباشرة، وحصة من التكاليف الصناعية الأخرى غير المباشرة.

ج-**بضائع تامة الصنع Finished goods**:

هي البضاعة التي اكتمل تصنيعها، والجاهزة للبيع.

يمكن أن نجد في المنشآت الصناعية حساب لمخزون المهمات، يضاف إلى المخزون السلعي، وهي المواد الضرورية للعمل ولكن لا تعتبر من المواد الأساسية في المنتج، من أمثلتها: الزيوت والخردوات المختلفة ومواد التنظيف...وغيرها.

6-2: أنظمة جرد المخزون السلعي(الجرد الدائم والدوري).

المنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية تقوم بالتقرير عن المخزون وتكلفة البضاعة المباعة في نهاية كل فترة مالية، وعلى المنشآت أن تدير مستوى المخزون بعناية، بحيث لا يقل عن الحاجة بما يجعلها غير قادرة على تلبية طلبات زبائنها، ولا يزيد عن المستوى المطلوب بما يزيد تكاليف تمويل الاحتفاظ بالمخزون. وهذا يستوجب وجود سجلات تساعد على متابعة المخزون محاسبياً.

هناك أسلوبين للاحتفاظ بسجلات المخزون (الجرد)، هما:

6-2-1: نظام الجرد المستمر:

يقوم هذا النظام على تتبع التغيرات التي تطرأ على حساب المخزون أولاً بأول، ويتم ذلك من خلال اعتبار البضاعة التي يتم شراؤها كأصل (يتم تسجيلها في المخزون مباشرةً)، وما يتم صرفه نعتبره مصروف (يتم تخفيض المخزون وتحميل التكلفة على نتيجة الفترة كمصروف)، وتفاصيل تنفيذ ذلك هي كما يلي:

أ- يتم تسجيل العمليات في "حساب المخزون السلعي" (بدلاً من استخدام "حساب المشتريات")، حيث يتم تسجيل عملية إدخال البضاعة إلى المخزون من خلال عملية الشراء: بجعل "حـ/ مخزون سلعي" مديناً (بدلاً من "حـ/ المشتريات")، ويكون القيد:

××× من حـ/ مخزون سلعي

××× إلى حـ/ النقدية (الدائنون)

ب-عدم استخدام حسابات مستقلة لتسجيل مصاريف نقل المشتريات ومردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والحسم النقدي على المشتريات، بل يتم ذلك في حساب المخزون السلعي مباشرةً، بجعل هذا الحساب مديناً بقيمة مصاريف الشراء، ودائناً بمردودات ومسموحات المشتريات وبالحسم النقدي على المشتريات.

ج-يتم تسجيل عملية إخراج البضاعة من المخزون لدى البيع من خلال جعل "حـ/ مخزون سلعي" دائناً، وبالمقابل يكون "حـ/ ت.البضاعة المباعة" مديناً، وتكون القيود عند عملية البيع كما يلي:

××× من حـ/ ت. البضاعة المباعة

××× إلى حـ/ مخزون سلعي

××× من حـ/ النقدية (المدينون)

××× إلى حـ/ المبيعات

وبالتالي نظام الجرد المستمر يعطينا رصيد حساب المخزون السلعي وحساب تكلفة البضاعة المباعة في أي لحظة، لذلك يطلق عليه تسمية "مستمر".

6-2-2: نظام الجرد الدوري:

هذا النظام يعطي رصيد حساب المخزون بشكل دوري، وبموجب هذا النظام نعتبر البضاعة التي نشتريها كمصروف (لا يتم تسجيلها في المخزون)، وما يتبقى من البضاعة نعتبره أصل (يتم تسجيله كمخزون سلعي).

فهو يقوم على تسجيل الداخل للمخزون ضمن المشتريات.

ورصيد المشتريات مع قيمة المخزون في بداية الفترة تشكل تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

ولتحديد تكلفة البضاعة المباعة نحتاج لاستبعاد المخزون المتبقي في نهاية الفترة، ويتم تحديد مخزون نهاية الفترة من خلال التأكد من الوجود المادي للمخزون والقيام بعد هذا المخزون، وتقوم به المنشآت مرة واحدة على الأقل سنوياً.

ويتم ما سبق تفصيلاً كما يلي:

أ- يتم تحميل الفترة بتكلفة ما يتم شراؤه مباشرة، من خلال جعل "حـ/ المشتريات" مديناً، بالقيد:

××× من حـ/ المشتريات

××× إلى حـ/ النقدية (الدائنون)

ويتم إقفال رصيد حساب المشتريات في حـ/ المتاجرة أو حـ/ ملخص الدخل في نهاية الفترة من خلال القيد:

××× من حـ/ ملخص الدخل (المتاجرة)

××× إلى حـ/ المشتريات

ب-وطبعاً في بداية العام يتم تحميل نتيجة الفترة بالمخزون المدور من العام السابق، من خلال جعل حـ/ المتاجرة أو حـ/ ملخص الدخل مديناً مقابل دائنية حـ/ مخزون أول المدة:

××× من حـ/ ملخص الدخل (المتاجرة)

××× إلى حـ/ مخزون 1/1

ج-وفي نهاية العام تتم عملية جرد مادي لتحديد المتبقي من المخزون السلعي، ويتم تخفيض التكاليف بما تبقى من مخزون سيتم تدويره إلى العام التالي، من خلال جعل حـ/مخزون نهاية الفترة مديناً، مقابل دائنية حـ/ المتاجرة أو حـ/ ملخص الدخل، بالقيد:

××× من حـ/ مخزون 12/31

××× إلى حـ/ ملخص الدخل (المتاجرة)

د- وبالتالي يكون الفرق بين ما تم تحميله على نتيجة الفترة (مخزون أول المدة والمشتريات)، وما تم تخفيضه منها (مخزون نهاية الفترة) يشكل تكلفة البضاعة المباعة.

مثال (6-1):

نفترض توفر البيانات التالية عن وضع البضاعة في شركة المحبة خلال عام 2018:

البيان	عدد الوحدات	سعر الوحدة	الإجمالي
مخزون أول المدة	500	60	30,000
مشتريات	1,500	60	90,000
مردودات مشتريات	200	60	12,000
مبيعات	1200	120	144,000
مردودات مبيعات	100	120 وتكلفة 60	
مخزون آخر المدة	70	60	42,000

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بأسلوبي الجرد المستمر والجرد الدوري.

الحل:

البيان	الجرد الدوري	الجرد المستمر
تحميل مخزون أول المدة على تكاليف الفترة	30,000 من حـ/ ملخص الدخل 30,000 إلى حـ/ مخزون 1/1	----
إثبات المشتريات	90,000 من حـ/ المشتريات 90,000 إلى حـ/ النقدية	90,000 من حـ/ مخزون سلعي 90,000 إلى حـ/ النقدية
إثبات مردودات المشتريات	12,000 من حـ/ النقدية 12,000 إلى حـ/ مر. مشتريات	12,000 من حـ/ النقدية 12,000 إلى حـ/ مخزون سلعي
إثبات المبيعات	144,000 من حـ/ النقدية 144,000 إلى حـ/ المبيعات	72,000 من حـ/ ت. البضاعة المباعة 72,000 إلى حـ/ مخزون سلعي
		144,000 من حـ/ النقدية 144,000 إلى حـ/ المبيعات
إثبات مردودات المبيعات	12,000 من حـ/ مر. المبيعات 12,000 إلى حـ/ النقدية	6,000 من حـ/ مخزون سلعي 6,000 إلى حـ/ ت. البضاعة المباعة
		12,000 من حـ/ مر. المبيعات 12,000 إلى حـ/ النقدية
قيود الإقفال في ملخص الدخل	102,000من حـ/ ملخص الدخل إلى مذكورين	78,000 من حـ/ ملخص الدخل إلى مذكورين

	90,000حـ/ المشتريات 12,000 حـ/ مر. مبيعات من مذكورين 144,000 حـ/ المبيعات 12,000 حـ/ مر. مشتريات 156,000 إلى حـ/ ملخص الدخل	66,000 حـ/ت. البضاعة المباعة 12,000 حـ/ مر.مبيعات 144,000 من حـ/ المبيعات 144,000 إلى حـ/ ملخص الدخل
تتمة قيود الإقفال من خلال إثبات مخزون آخر المدة عند استخدام الجرد الدوري	42,000 من حـ/ مخزون 12/31 42,000 إلى حـ/ ملخص الدخل	----

<u>ملاحظة 1:</u> أيّاً كان نوع نظام الجرد فإن المنشأة يجب أن تقوم بعملية جرد مادي للمخزون مرة واحدة سنوياً على الأقل، للتأكد من الوجود المادي للمخزون وعدده ووزنه...، وهنا قد يكون هناك اختلاف بين رصيد البضاعة في الجرد المستمر ورصيد المخزون الناتج عن الجرد المادي للمخزون في نهاية الفترة، ويتم تسوية هذا الاختلاف من خلال حساب "الزيادة والنقص في المخزون السلعي".

ويكون القيد في حال كانت نتيجة الجرد المادي أقل من رصيد البضاعة هو:

××× من حـ/ الزيادة أو النقص في المخزون السلعي

××× إلى حـ/ المخزون السلعي

وفي حال كانت نتيجة الجرد المادي أكبر من رصيد البضاعة يكون القيد:

××× من حـ/ المخزون السلعي

××× إلى حـ/ الزيادة أو النقص في المخزون السلعي

<u>ملاحظة 2:</u> حالياً هناك استخدام لما يمكن تسميته **نظام الجرد المستمر المعدل**، ومن خلال هذا النظام يكون هناك تسجيل للزيادة أو النقص الحاصل في كميات المخزون فقط، على أن يتم تسجيل القيم بشكل مشابه للجرد الدوري. ووفق هذا النظام يمكن تحديد مستوى المخزون في أي لحظة من خلال السجلات التي ترصد حركة المخزون والتي تتم خارج القيود المحاسبية.

6-3: البضائع المدرجة في المخزون وآثار أخطاء المخزون على القوائم المالية:

نتناول في هذا الجزء من الفصل إشكاليات تتعلق بعملية الاعتراف بالمخزون ترتبط بتحديد عملية إدراج عناصر محددة من البضاعة ضمن المخزون أم لا، والآثار المترتبة على الأخطاء في المخزون على القوائم المالية.

6-3-1: البضائع المدرجة في المخزون:

إن عملية تسجيل المنشأة لمشترياتها يرتبط بوجود سيطرة أو تملك لهذه البضاعة، والسيطرة تعني إمكانية التحكم باستخدام البضاعة والاستفادة من المنافع الناتجة عن هذه البضاعة، إضافة إلى الحق للغير في استخدام هذه البضاعة والاستفادة من منافعها. وقد تواجه المنشآت مشكلة حول اكتمال عملية التملك أو السيطرة على البضاعة في بعض الحالات، التي سندرسها وهي:

6-3-1-1: البضاعة في الطريق:

مع نهاية السنة المالية قد تكون المنشأة قد اشترت بضاعة، وتم شحنها، ولكن هذه البضاعة لم تصل مقر المنشأة بعد(لم تستلم)، في مثل هذه الحالة عملية تسجيل البضاعة ترتبط بتحديد من يملك هذه البضاعة، وتحديد ذلك يرتبط بشروط التسليم في التجارة الدولية المتفق عليها بين البائع والمشتري والتي تحدد توقيت انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري،

مثال (6-2): إذا كان شرط التسليم هو (التسليم على ظهر السفينة FOB) فإنه يعني أن انتقال الملكية تتم عند تسليم البائع للبضاعة على ظهر السفينة التي ستنقل البضاعة إلى المشتري، أما إذا كانت شروط التسليم هي (التسليم وتحمل البائع لتكاليف النقل والتأمين حتى ميناء الوصول CIF) فإن انتقال ملكية البضاعة ستتم عند استلام البضاعة في ميناء الوصول.

6-3-1-2: بضاعة الأمانة:

هذه النوع من البضاعة يرتبط بأسلوب تلجأ إليه المنشأة لتسويق منتجاتها، بحيث تقوم هذه المنشأة مالكة البضائع (الموكل) بتسليم بضائع إلى منشأة أخرى (وكيل)، حيث تتصرف المنشأة الثانية كوكيل في عملية بيع البضاعة، وتكون مسؤولية المنشأة الوكيل تنحصر في عملية بذل العناية المعقولة بالبضاعة وحمايتها من التلف والسرقة لحين بيعها إلى طرف ثالث. وتقوم المنشأة الوكيل بهذا العمل مقابل عمولة تقتطعها من ثمن بيع البضاعة قبل أن ترسل ثمن البيع إلى المنشأة الموكل.

إن المسؤوليات وفق هذا الأسلوب تبقي البضاعة ملك للمنشأة الموكل لحين إتمام عملية البيع، لذلك يجب أن تسجل هذه البضاعة غير المباعة الموجودة لدى المنشأة الوكيل ضمن مخزونها

السلعي بسعر الشراء أو تكلفة الإنتاج، مع إمكانية الإفصاح عن بضاعة الأمانة من خلال ملاحظة مرفقة بالقوائم المالية. وطبعاً بالمقابل لا تقوم المنشأة الوكيل بإظهار بضاعة الأمانة الموجودة لديها ضمن مخزونها السلعي.

6-3-1-3: اتفاقيات البيع الخاصة:

كما ذكرنا فإن انتقال حق الملكية هو المعيار الأساسي لإدراج بضاعة ضمن المخزون، ولكن قد لا يتحقق الالتقاء الدائم بين انتقال حق الملكية القانوني والجوهر الحقيقي للصفقة، فقد ينتقل حق الملكية إلى المشتري ولكن يحتفظ البائع بمخاطر الملكية، أو تنتقل مخاطر الملكية إلى المشتري دون انتقال حق الملكية، ولدراسة ذلك نستعرض فيما يلي ثلاثة أنواع من اتفاقيات البيع الخاصة هي:

- البيع مع الاتفاق على إعادة الشراء.
- المبيعات ذات نسبة المردودات العالية.
- البيع بالتقسيط.

أ- **البيع مع الاتفاق على إعادة الشراء Sales with buyback agreement:**

هي حالة من حالات البيع الخاصة، وبموجب هذه الاتفاقيات فإن المنشأة البائعة تنقل حق ملكية المخزون إلى المنشأة المشترية وتحتفظ بمخاطر الملكية، حيث تترافق عملية البيع مع وجود اتفاق ضمني أو صريح بإعادة شراء البضاعة بسعر محدد يأخذ بعين الاعتبار تغطية تكاليف الاحتفاظ المؤقت بالمخزون من قبل المنشأة المشترية خلال فترة زمنية محددة. وقد ترافقت هذه الاتفاقيات مع غايات إدارة أرباح من قبل المنشآت لذلك يتم التضييق على اعتبار مثل هذه العمليات كعمليات بيع من خلال عدم الاعتراف بالعمليّة السابقة على أنّها عمليّة بيع لحين نقل المخاطر والعوائد وإلّا اعتُبِرت العمليّة اقتراض وليست بيع.

مثال (6-3):

لنفترض شركة الخير باعت بضاعة لشركة السرور، وفي الوقت نفسه تعهدت بإعادة شراء هذه البضاعة بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، ما الفائدة المرجوة من ذلك؟

في هذه الحالة وطالما أن حق الملكية قد انتقل إلى شركة السرور فإنه بإمكانها أن تقوم باستخدام هذه البضاعة كضمان من أجل الاقتراض، وتستخدم الأموال المقترضة من أجل سداد قيمة البضاعة لشركة الخير، وعند قيام شركة الخير بتنفيذ تعهدها بإعادة الشراء فإن شركة السرور ستستخدم الأموال التي تحصلها من إعادة الشراء لمواجهة متطلبات القرض.

وفي هذه الحالة ستستفيد شركة الخير من العملية بأنها قامت بتمويل بضاعتها مع احتفاظها بمخاطر الملكية مع أنها نقلت ملكية البضاعة إلى شركة السرور، لذلك يسمى هذا الأسلوب

"**اتفاق تمويل المنتجات**" وفي بعض الدول تتجنب شركة الخير ضرائب الملكية، كما أنها تخفض الالتزامات المتداولة من ميزانيتها وتدير أرباحها، حيث يظهر المخزون لفترة من الوقت ضمن ميزانية شركة السرور

ب- البيع مع معدل مردودات عالٍ:

هي حالة من حالات البيع الخاصة ترتبط بأنواع أعمال معينة مثل أعمال النشر، والتوزيع، وتجارة الألعاب والسلع الرياضية، حيث أنه طبيعة هذه الأعمال تتضمن ضرورة قيام البائع بالسماح برد البضاعة مع إعادة سداد قيمتها كلياً أو جزئياً.

مثال (6-4):

قامت شركة بيت المعرفة للنشر والتوزيع ببيع كتب إلى أحد زبائنها الذي هو مكتبة المناهل، وتضمن اتفاق البيع إمكانية قيام رد مكتبة المناهل للكتب غير المباعة واسترداد قيمتها من شركة بيت المعرفة.

السؤال هنا: كيف ستقرر شركة بيت المعرفة عن مبيعاتها؟

هناك بديلين أمام شركة بيت المعرفة، البديل الأول: أن تسجل المبيعات بكامل المبلغ وتقوم بفتح حساب مردودات ومسموحات مبيعات مقدرة. والبديل الثاني: ألا تسجل أي مبيعات حتى تحصل على مؤشرات تفيد بأن مكتبة المناهل لن تقوم برد كتب غير مباعة.

ولكن ما الذي يحكم استخدام هذين البديلين؟

إذا كان بإمكان شركة بيت المعرفة القيام بتقدير معقول لما يمكن أن يتم رده من كتب من قبل مكتبة المناهل، فإن بإمكانها التقرير عن مبيعات، أما عندما لا يكون بإمكانها التنبؤ بالمردودات، يكون استبعاد هذه البضاعة من المخزون يعتبر إجراء غير سليم، وبالتالي لا نعتبر الكتب قد بيعت.

ج- البيع بالتقسيط:

هي حالة من حالات البيع الخاصة، وهي المبيعات التي يتم سداد ثمنها على أقساط دورية خلال فترة زمنية ممتدة، وبالتالي يكون خطر عدم التحصيل لقيمة المبيعات في حالات البيع بالتقسيط أعلى منه في حالات البيع الأخرى، لذلك غالباً ما يبقى البائع محتفظاً بحق الملكية القانوني للبضاعة لحين سداد كامل الأقساط.

والسؤال هنا: هل سيتم اعتبار البضاعة قد بيعت رغم عدم انتقال حق الملكية إلى المشتري؟

الجواب: عندما يكون بالإمكان تقدير نسبة الديون المعدومة بصورة معقولة فإن على البائع أن يعتبر أن البضاعة مباعة ويستبعدها من مخزونه السلعي.

6-3-2: آثار أخطاء المخزون على القوائم المالية:

إن الإدراج أو الاستبعاد الخاطئ لبعض البنود عند تحديد تكلفة البضاعة المباعة سوف يؤدي إلى أخطاء في القوائم المالية، وسندرس فيما يلي آثار الأخطاء في تقدير مخزون آخر المدة والأخطاء في تقدير المشتريات.

6-3-2-1: الخطأ في تقدير مخزون آخر المدة:

من الممكن أن تقوم المنشأة بالتقرير عن مخزون أول المدة والمشتريات بصورة صحيحة، ولكن تخطئ بعدم إدراج بعض البنود ضمن بضاعة آخر المدة، فما هي الآثار التي يمكن أن تنتج عن ذلك على القوائم المالية؟

سيكون لهذا الخطأ أثر على عناصر قائمتي الدخل والميزانية، يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الميزانية		قائمة الدخل	
المخزون	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	أكثر من اللازم
الأرباح المحتجزة	أقل من اللازم	صافي الدخل	أقل من اللازم
رأس المال العامل	أقل من اللازم		
نسبة التداول	أقل من اللازم		

وإن هذا سيؤثر على تقدير رأس المال العامل ونسبة التداول (الأصول المتداولة ÷الالتزامات المتداولة) بأقل من اللازم، بسبب تقدير مخزون آخر المدة بأقل من اللازم، كما سيؤدي إلى تضخيم تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي سيظهر صافي الدخل بأقل من اللازم. وإذا تم تقدير مخزون آخر المدة بأكثر من اللازم سيكون الأثر على العناصر السابقة بشكل معاكس.

لتوضيح أثر الخطأ على صافي الدخل نأخذ المثال التالي:

مثال (6-5):

لنفترض أن كل البنود اللازمة لتحديد صافي دخل شركة الخير خلال عامي 2017 و2018 كانت صحيحة إلا ما يرتبط بمخزون آخر المدة،

حيث تم تقدير مخزون آخر المدة لعام 2017 أقل من اللازم بمقدار 30,000 ل.س.

سيكون أثر هذا الخطأ على قائمتي دخل عامي 2017 و2018 على الشكل التالي، حيث تم تمييز لون المربعات التي تحتوي الأرقام المتأثرة بالخطأ:

البيان	الخطأ		الصحيح	
	2017	2018	2017	2018
إيراد مبيعات	**900,000**	**800,000**	**900,000**	**800,000**
ناقص تكلفة البضاعة المباعة:				
مخزون 1/1	200,000	70,000	200,000	100,000
المشتريات	400,000	400,000	400,000	400,000
-مخزون 12/31	(70,000)	(50,000)	(100,000)	(50,000)
تكلفة البضاعة المباعة	**(530,000)**	**(420,000)**	**(500,000)**	**(450,000)**
مجمل الربح	**370,000**	**380,000**	**400,000**	**350,000**
-مصروفات إدارية وبيعية	(200,000)	(200,000)	(200,000)	(200,000)
صافي الربح	**170,000**	**180,000**	**200,000**	**150,000**

6-3-2-2: الخطأ في تقدير المشتريات:

إذا لم يتم تسجيل بعض البضائع ضمن المشتريات ولم يتم إدراجها ضمن بضاعة آخر المدة، فإن هذا سيؤثر على القوائم المالية. وإذا افترضنا أن المشتريات التي لم يتم إدراجها كانت على الحساب فإن الأثر على عناصر القوائم المالية سيكون على الشكل التالي:

الميزانية		قائمة الدخل	
المخزون	أقل من اللازم	المشتريات	أقل من اللازم
الأرباح المحتجزة	لا أثر	مخزون آخر المدة	أقل من اللازم
الدائنون	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	لا أثر
رأس المال العامل	لا أثر	صافي الدخل	لا أثر
نسبة التداول	أكبر من اللازم		

إن استبعاد البضائع من المشتريات الآجلة سيكون له أثر بتخفيض تقدير المخزون والدائنين في الميزانية، وهذا سيكون له أثر تضخيمي على نسبة التداول، بسبب أثر هذا الخطأ على الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

كما سيكون هناك تخفيض للمشتريات ومخزون آخر المدة في قائمة الدخل، ولن تتأثر تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي صافي الدخل لأن أثر الخطأ على المشتريات يساوي أثره على مخزون آخر المدة، وبالتالي سيكون الأثر متكافئ على تكلفة البضاعة المباعة.

وفي حال كان تقدير المشتريات الآجلة ومخزون آخر المدة بأكبر من اللازم سيكون الأثر على العناصر السابقة بشكل معاكس.

6-4: طرق تسعير المنصرف من المخزون.

في الواقع يكون هناك العديد من عمليات الشراء خلال العام وبأسعار مختلفة، في مثل هذه الحالات ما هو السعر الذي ستعتمده المنشأة لحساب قيمة تكلفة البضاعة المباعة وقيمة مخزون 12/31؟

لحل هذه الإشكالية لدينا طرق مختلفة لتحديد هذه التكلفة:

6-4-1: طريقة التحديد الخاص:

هذه الطريقة تعتمد على إمكانية فصل عناصر البضاعة حسب تكلفتها بحيث يتم تمييز كل وحدة مباعة وكل وحدة باقية بالمخزون، بشكل يمكننا من حساب تكلفة كل قطعة من البضاعة التي يتم إخراجها من المخزن من أجل بيعها. حيث يتم تحميل تكلفة البضاعة المباعة بتكلفة كل عنصر تم بيعه فعلاً، ويتم استخدام هذه الطريقة عند التعامل مع البضائع القليلة والمكلفة، مثل: الاتجار بالمجوهرات والسيارات...وغيرها.

رغم أن هذه الطريقة تبدو مثالية، إلا أن هناك عيبين أساسيين لهذه الطريقة، هما:

أ- صعوبة الفصل المادي للبضاعة حسب تكلفتها في الحياة العملية.

ب-هذه الطريقة تتيح إمكانية التلاعب من قبل الشركة، من خلال اختيار المنشأة للبضاعة التي ستقوم بإخراجها حسب سعر التكلفة الذي ترغبها، من أجل إدارة أرباحها.

6-4-2: طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO):

بموجب هذه الطريقة يتم تحميل التكلفة على البضاعة المباعة من خلال البدء بتكلفة البضاعة الأقدم في المخزن حتى تنتهي كميتها، ليتم استخدام تكلفة البضاعة الأحدث مباشرة... وهكذا.

مثال (6-6):فرضاً كانت لديك البيانات التالية لشركة المحبة خلال الشهر الأول من عام 2018:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1,000	5	5,000
مشتريات 1/10	2,000	10	20,000
مشتريات 1/15	1,000	8	8,000
مشتريات 1/20	500	12	6,000
مبيعات 1/17	1,500	؟	؟
مبيعات 1/25	2,000	؟	؟

المطلوب: حساب المجاهيل (تكلفة البضاعة المباعة) بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

الحل:

أ- **بالنسبة لمبيعات 1/17:** فإنها مكونة من 1500 وحدة مباعة، هي عبارة عن (1000 وحدة من مخزون 1/1 + 500 وحدة من مشتريات 1/10)،

وبالتالي تكلفة البضاعة المباعة = (5×1000) +(10×500) = 5000+5000 = 10,000ل.س.

ب-**بالنسبة لمبيعات 1/25**: مكونة من 2,000 وحدة مباعة، هي عبارة عن (1,500 وحدة متبقية من مشتريات 1/10+ 500 وحدة من مشتريات 1/15)

وبالتالي تكلفة البضاعة المباعة = (10×1,500)+(8×500) = 15,000 +4,000 = 19,000ل.س.

6-4-3: طريقة وسطي التكلفة المرجح Average cost:

بموجب هذه الطريقة يتم أخذ كافة الأسعار التي تم شراء البضاعة بها لتحديد تكلفة البضاعة المباعة، مع الأخذ بعين الاعتبار للكمية المشتراة في كل دفعة مشتريات، بهدف الوصول إلى ثمن تكلفة منطقي.

وإن عملية ترجيح التكلفة بالكمية المشتراة يهدف إلى منع تأثر ثمن التكلفة الذي سيتم حسابه بسعر كميات قليلة من المشتريات إلّا بالقدر الذي يجب أن تتأثر به. فليس من المنطقي مثلاً أن يكون تأثير سعر دفعة مشتريات تبلغ 100 وحدة على التكلفة مماثل لتأثير سعر دفعة مشتريات تبلغ 2000 وحدة.

ووفق هذه الطريقة تقوم المنشأة بحساب وسطي تكلفة وحدة جديد عند كل عملية شراء. وعند عملية البيع يتم استخدام وسطي تكلفة الوحدة الساري خلال تاريخ البيع.

مثال (6-7): في المثال السابق يكون استخدام وسطي التكلفة المرجح على الشكل التالي:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة	حساب وسطي التكلفة (*)	وسطي تكلفة الوحدة
مخزون 1/1	1,000	5	5,000	1000/5,000	5
مشتريات 1/10	2,000	10	20,000	3000/(20000+5000)	8.3
مشتريات 1/15	1,000	8	8,000	4000/(8000+20000+5000)	8.25
مشتريات 1/20	500	12	6,000	4500/39000	8.67
مبيعات 1/17	1,500	؟	؟		
مبيعات 1/25	2,000	؟	؟		

(*) يتم حساب وسطي التكلفة من خلال تقسيم (مجموع إجمالي تكلفة دفعات المشتريات) على (إجمالي عدد الوحدات المشتراة)

وبالتالي تكون تكلفة البضاعة المباعة على الشكل التالي:

أ- **بالنسبة لمبيعات 1/17**: كان سعر التكلفة المستخدم في تاريخ البيع هو 8.25، وبالتالي تكون تكلفة البضاعة المباعة = 1500 × 8.25= 12,375.

ب-**بالنسبة لمبيعات 1/25**: كان سعر التكلفة المستخدم حينها هو 8.67، وبالتالي تكون تكلفة البضاعة المباعة بهذا التاريخ = 2000 × 8.67 = 17,340 ل.س.

6-5: العناصر التي تعتبر كتكلفة مخزون:

يتم تسجيل المخزون السلعي على أساس التكلفة –كغيره من الأصول–، ولكن من أهم المشاكل الخاصة بالمخزون السلعي هو: ما هو مقدار المبلغ الواجب إدراج المخزون به والتقرير عنه في التقارير المحاسبية؟. وسندرس مجموعة التكاليف التي تنطوي على إشكاليات في إدراجها ضمن تكلفة المخزون:

6-5-1: تكاليف المنتج Product Costs:

هي التكاليف التي تلتصق بالمخزون، لذلك يتم تسجيلها في حسابات المخزون السلعي، حيث ترتبط هذه التكاليف بجلب البضائع إلى مكان عمل المشتري، وإخضاعها لمعالجة تصنيعية بحيث يتم تحويلها إلى الصورة التي تجعلها صالحة للبيع، وتتضمن أعباء نقل وحيازة البضائع المشتراة وتكاليف العمالة والتكاليف الإنتاجية الأخرى التي تتكبدها المنشأة لحين الوصول إلى مرحلة البيع.

وفي هذا الإطار من الملائم أن يتم تحميل المخزون بجزء من تكاليف الشراء ومصاريف قسم المشتريات وتكاليف التخزين والمناولة التي يتم تكبدها قبل بيع المخزون السلعي، ولكن الصعوبات التي تتضمنها عملية توزيع هذه التكاليف تدفع إلى عدم إدراجها عادة في تقويم المخزون السلعي.

6-5-2: تكاليف التصنيع:

في المنشآت الصناعية يتم استخدام ثلاثة حسابات للمخزون (المواد الخام، والبضائع تحت التصنيع، والبضائع تامة الصنع)، ويتضمن حسابي البضائع تحت التصنيع والبضائع تامة الصنع تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة، حيث تضم التكاليف الصناعية غير المباشرة كل من المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة وتكاليف متنوعة مثل مصاريف الاستهلاك والضرائب والتأمين والمصاريف الخدمية التي تتكبدها المنشأة خلال عملية التصنيع.

ويتشابه جزء تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لدى كل من المنشآت الصناعية والتجارية، والفرق هو في إحلال تكلفة البضاعة المصنعة خلال السنة مكان تفاصيل المشتريات.

6-5-3: تكاليف الفترة Period Costs:

في ظل الظروف العادية فإن مصروفات البيع والمصروفات الإدارية لا تعتبر ذات ارتباط مباشر باقتناء أو إنتاج المخزون، وبالتالي لا نعتبرها جزء من تكاليف هذا المخزون، حيث أن هذه التكاليف تمثل تكاليف فترة وليست تكاليف منتج.

ويتم استثناء هذه المصاريف من تكلفة المخزون السلعي، نظراً إلى أن مصاريف البيع تتعلق بشكل مباشر بتكلفة البضاعة المباعة وليس البضاعة غير المباعة (المخزون)، والمصروفات الإدارية غير مرتبطة بصورة مباشرة بعملية الإنتاج الحالية الأمر الذي يجعل أي عملية توزيع لها هي عملية عشوائية بحتة.

وهناك أمر يثار أيضاً مرتبط بتكاليف الفائدة المرتبطة بتجهيز المخزون للبيع، وهناك رأيين بخصوص معالجتها، الرأي الأول يقول أنها تكاليف فترة كونها في الحقيقة عبارة عن تكاليف تمويلية، والرأي الثاني:

يقول بأن هذه التكاليف تم تكبدها خصيصاً من أجل إعداد المخزون لذلك يجب اعتبارها كتكاليف أصل مثلها مثل المواد والأجور والتكاليف غير المباشرة. إلا أن المعايير الدولية تحسم الأمر حيث تعتبر هذه التكاليف كتكاليف فترة أي لا يجوز رسملتها واعتبارها جزء من تكلفة المخزون.

6-5-4: معالجة الحسومات النقدية على المشتريات:

الحسومات النقدية على المشتريات تمثل التخفيضات التي يسمح بها البائع لتعجيل السداد النقدي، وهنا يثار تساؤل: هل يتم التقرير عنها كإيرادات مماثلة لإيراد الفائدة أم يجب تسجيلها كتخفيض للمشتريات أو تخفيض للمخزون؟ الجواب: يتم تسجيلها كتخفيض للمشتريات أو المخزون، لأن المشتري لا يقوم بإقراض البائع بأي حال من الأحوال، كما أنه من غير المنطقي تسجيل دخل من المخزون قبل بيعه.

وهناك أسلوبين للاعتراف بالحسومات النقدية محاسبياً، أسلوب إجمالي يقوم على عرض الحسم النقدي كتخفيض لقيمة المشتريات في قائمة الدخل، والأسلوب الآخر هو أسلوب الصافي حيث يتم تسجيل المشتريات والدائنين بالمبلغ الصافي من الحسم النقدي على المشتريات.

وتعد المعالجة بأسلوب الصافي أفضل لسببين:

1- تقدم تقرير صحيح عن تكلفة الأصل (المخزون) وقيمة الالتزام المتعلق به.

2- تسمح بقياس كفاءة الإدارة في الاستفادة من الحسم خلال الفترة المحددة له.

إلا أنه عملياً ينتشر استخدام أسلوب الإجمالي، كونه أبسط، ونتيجة تردّد الإدارة في التقرير عن مقدار حسومات الشراء التي أضاعتها في القوائم المالية.

مثال (6-8):

شركة الخير اشترت في 2018/3/1 بضاعة قيمتها 200,000 ل.س بالآجل بحسم (10/2 صافي 30)، في 2018/3/8 قامت بتسديد نصف قيمة الدين نقداً، والباقي سددته في تاريخ الاستحقاق.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة.

أسلوب الصافي			أسلوب الإجمالي		
القيود في تاريخ الشراء 2018/3/1:					
من حـ/ المشتريات		196,000	من حـ/ المشتريات		200000
إلى حـ/ الدائنون	196,000		إلى حـ/ الدائنون	200000	
شراء بضاعة بالآجل بحسم نقدي (10/2 صافي 30)			شراء بضاعة بالآجل بحسم نقدي (10/2 صافي 30)		
القيود في تاريخ 2018/3/8: (خلال فترة الحسم)					
من حـ/ الدائنون		98000	من حـ/ الدائنون		100000
إلى حـ/ الصندوق	98000		إلى مذكورين		
سداد نصف مبلغ الدين خلال فترة الحسم			حـ/ الصندوق	98000	
			حـ/ حسم مكتسب	2000	

			سداد نصف مبلغ الدين خلال فترة الحسم		
القيود في تاريخ الاستحقاق:					
2000		من حـ/ الحسم المكتسب الملغى	100000		من حـ/ الدائنون
	2000	إلى حـ/ الدائنون		100000	إلى حـ/ الصندوق
إلغاء الحسم المكتسب بسبب الدفع بعد فترة الحسم			سداد المتبقي من الدين بتاريخ الاستحقاق		
100000		من حـ/ الدائنون			
	100000	إلى حـ/ الصندوق			
سداد المتبقي من الدين بتاريخ الاستحقاق					
قيود الإقفال ستكون:					
2000		من حـ/ ملخص الدخل	2000		من حـ/ الحسم المكتسب
	2000	إلى حـ/ الحسم المكتسب الملغى		2000	إلى حـ/ ملخص الدخل
إقفال الحسم المكتسب الملغى			إقفال الحسم المكتسب		

6-6: طرق تقييم المخزون.

6-6-1: تقييم المخزون وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل:

يتم استخدام هذه السياسة كسياسة متحفظة (مبدأ الحيطة والحذر)، والتي تتطلب التعجيل بالاعتراف بالخسائر المتوقعة، فعند وجود شك حول قيمة المخزون، يتم استخدام القيمة الأقل.

حيث يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة (عندما يكون سعر السوق أقل من التكلفة) من خلال تخفيض قيمة المخزون بما يتوافق مع سعر السوق، وتحميل نتيجة الفترة بهذا التخفيض.

ويتم ذلك من خلال تكوين (مخصص هبوط أسعار بضاعة) بقيمة هذه الخسارة المتوقعة، بالقيد:

××× من حـ/ ملخص الدخل

××× إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة (م.هـ.أ. بضاعة)

ويظهر هذا المخصص في الميزانية مطروحاً من قيمة المخزون بالتكلفة، والمحصلة تشكل قيمة المخزون بسعر السوق.

مثال (6-9):

نفترض كانت تكلفة مخزون 12/31 تبلغ 10,000 ل.س، وتبين أن سعر السوق هو 9,000. هنا يكون الإجراء كالتالي:

1- يتم تكوين مخصص هبوط الأسعار بمقدار الخسارة المتوقعة والبالغة 1,000 ل.س، بالقيد:

1,000 من حـ/ ملخص الدخل

1,000 إلى حـ/ م.هـ.أ. بضاعة

2- ويظهر المخزون السلعي في الميزانية على الشكل التالي:

البيان	جزئي	كلي
الأصول المتداولة:		
مخزون 12/31	10,000	
- م.هـ.أ. بضاعة	(1,000)	9,000
...		

6-6-2: تحديد سعر التكلفة وسعر السوق للمخزون السلعي:

بعد توضيح كيفية استخدام التكلفة أو السوق أيهما أقل، يبقى أن نحدد ماذا نعني بسعر التكلفة وسعر السوق، ونوضح فيما يلي أهم المفاهيم المرتبطة باستخدام التكلفة أو السوق لتقييم المخزون السلعي:

- **سعر التكلفة:** يتم تحديد قيمة تكلفة المخزون وفق أحد أساليب تحديد تدفق التكلفة المفترضة التي قمنا بدراستها فيما سبق.
- **كيف نحدد القيمة السوقية؟**

قيمة المخزون السوقية: هي التكلفة اللازمة لاستبدال هذا المخزون السلعي من خلال الشراء أو الإنتاج **(التكلفة الاستبدالية)**.

- **لماذا نستخدم التكلفة الاستبدالية لتحديد سعر السوق؟**

نستخدم التكلفة الاستبدالية لأنها تعتمد على سعر الشراء الحالي، وبهذا الشكل نضمن بقاء هامش ربح للمبيعات (يمثل الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء).

- **ولضمان موضوعية في تقييم التكلفة الاستبدالية، ولمنع الشركات من استخدام المخزون كوسيلة للتلاعب** (*ممكن أن يكون التلاعب من خلال قيام الشركات بتقييم مخزونها بأكبر مما هو عليه أو أقل مما هو عليه*)، فإنه يتم تقييد القيمة السوقية بحدين يتراوح سعر السوق بينهما، وهذين الحدين هما "**القيمة الصافية القابلة للتحقق**" كحد أعلى و"**القيمة الصافية القابلة للتحقق ناقص هامش الربح الطبيعي**" كحد أدنى.
- **يتم استخدام الحدين المقيدين للقيمة السوقية كالتالي:**

أ- إذا كانت التكلفة الاستبدالية أعلى من الحد الأعلى، يُمنَع على الشركة أن تستخدم التكلفة الاستبدالية بل تستخدم "القيمة الصافية القابلة للتحقق" كقيمة سوقية للمخزون.

ب-إذا كانت التكلفة الاستبدالية أقل من الحد الأدنى، يُمنَع على الشركة استخدام التكلفة الاستبدالية بل تستخدم "القيمة الصافية القابلة للتحقق ناقص هامش الربح الطبيعي" كقيمة سوقية للمخزون.

- **ماذا نقصد بـ "القيمة الصافية القابلة للتحقق"؟**

هي صافي سعر البيع، أي هي سعر بيع المخزون في الظروف الطبيعية للمنشأة بعد تنزيل تكاليف إتمام إنتاج البضاعة (بالنسبة للمخزون غير تام الصنع) وتكاليف البيع.

وبالتالي فإن "القيمة الصافية القابلة للتحقق ناقص هامش الربح الطبيعي" هي "القيمة الصافية القابلة للتحقق" بعد أن ننزل منها هامش الربح.

مثال (6-10):

إذا علمت أن لدى شركة الخير مخزون نصف مصنع في نهاية العام،

ولو أرادت الشركة شراء نفس بضاعة هذا المخزون لكلفها ذلك 240,000 ل.س،

والقيمة البيعية الحالية لهذه البضاعة عند جهوزها تبلغ 250,000 ل.س، ولكن يتوقع أن تحتاج المنشأة لمبلغ 20,000 لإتمام إنتاج البضاعة.

وتبيع الشركة بضاعتها بهامش ربح 10%.

المطلوب: حساب القيمة السوقية للمخزون.

الحل:

التكلفة الاستبدالية كما يرد في نص المثال= 240,000 ل.س.

ولكن -كما ذكرنا- هناك شرط أن تكون هذه التكلفة ضمن حدين وهما:

- الحد الأعلى= "القيمة الصافية القابلة للتحقق"="القيمة البيعية – تكاليف إتمام البضاعة= 250,000- 20,000= 230,000 ل.س
- الحد الأدنى= "القيمة الصافية القابلة للتحقق ناقص هامش الربح الطبيعي"= "القيمة الصافية القابلة للتحقق"- هامش الربح= 230,000 – (230,000×10%)= 230,000- 23,000= 207,000 ل.س

وبما أن التكلفة الاستبدالية أكبر من الحد الأعلى وجب علينا استخدام الحد الأعلى كسعر سوقي للمخزون.

وعليه فإن سعر السوق للمخزون = 230,000 ل.س

ويمكن أن نوضح تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل من خلال الشكل التالي:

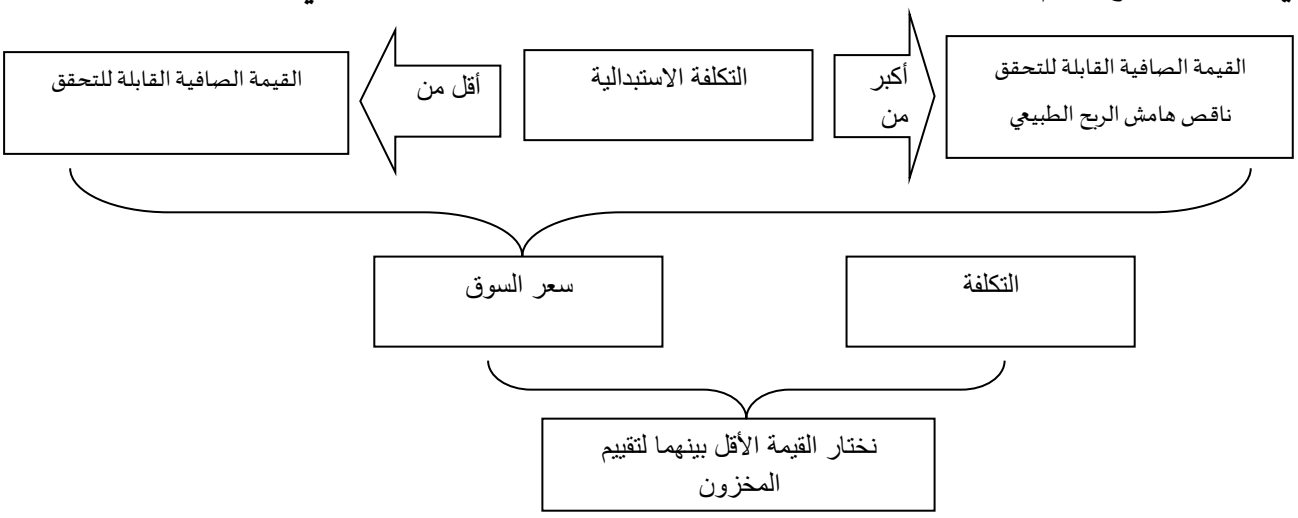

وبالنظر إلى المثال السابق مثلاً لنفترض أن تكلفة المخزون في المثال السابق كانت وفق أحد الاحتمالين:

1- الاحتمال الأول: تكلفة المخزون تبلغ 215,000 ل.س: هنا تكلفة المخزون أقل من سعر السوق، وبالتالي سنستخدم التكلفة لتقييم المخزون.

2- الاحتمال الثاني: تكلفة المخزون تبلغ 235,000 ل.س: في هذه الحالة يكون سعر السوق أقل من التكلفة، وبالتالي يجب أن نستخدم سعر السوق، حيث نقوم بتكوين مخصص هبوط أسعار بقيمة الفرق البالغة (235,000-230,000= 5,000 ل.س).

1) أسئلة صح / خطأ True/False

	السؤال	صح	خطأ
1	المخزون السلعي يندرج ضمن الأصول غير المتداولة.		✓
2	نظام الجرد الدوري يقوم على تتبع التغيرات التي تطرأ على حساب المخزون أولاً بأول.		✓
3	يتم تسجيل بضاعة الأمانة ضمن المخزون السلعي للشركة الموكلة.	✓	
4	في حالة البيع مع معدل مردودات عالٍ، لن تقوم الشركة البائعة بالتقرير عن مبيعات حتى لو كان بإمكانها تقدير المردودات بشكل معقول.		✓
5	إذا لم تقم الشركة بتسجيل جزء من المشتريات، فإن ذلك سيؤدي للتقرير عن المخزون بأقل من اللازم.	✓	

2) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices

1-المخزون السلعي في المنشآت الصناعية يتضمن:

أ) المواد الخام. ب) بضائع تحت التصنيع.

ج) بضائع تامة الصنع د) كل ما سبق صحيح.

2-إذا كان هناك اتفاق بيع بضاعة مع التعهد بإعادة الشراء فهذا يعني:

أ) انتقال حق الملكية فقط للشركة المشترية. ب) انتقال المخاطر فقط إلى الشركة المشترية.

ج) (أ) و(ب). د) غير ذلك.

3- عملية البيع لبضاعة على أن يتم السداد بالتقسيط يعني:

أ) انتقال حق الملكية فقط للشركة المشترية. ب) انتقال المخاطر فقط إلى الشركة المشترية.

ج) (أ) و(ب). د) غير ذلك.

4- إذا تم تقدير مخزون آخر المدة بأكثر من اللازم، أي من هذه العناصر سيتم التقرير عنها بأقل من اللازم؟

أ) المخزون. ب) الأرباح المحتجزة.

ج) تكلفة البضاعة المباعة. د) صافي الدخل.

3) مسائل غير محلولة:

المسألة الأولى:

نفترض توفر البيانات التالية عن وضع البضاعة في شركة المحبة خلال عام 2018:

البيان	عدد الوحدات	قيمة الوحدة
مخزون أول المدة	1,000	100
مشتريات	2,500	100
مردودات مشتريات	600	100
مبيعات	2,100	150
مردودات مبيعات	400	150 وتكلفة 100
مخزون آخر المدة	1,200	100

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بأسلوبي الجرد المستمر والجرد الدوري.

المسألة الثانية:

كانت بيانات شركة الخير خلال الشهر الأول من عام 2018:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1,500	10	5,000
مشتريات 9 /1	3,000	12	20,000
مشتريات 1/12	1,500	9	8,000
مشتريات 1/22	700	13	6,000
مبيعات 1/18	2,100	؟	؟
مبيعات 1/25	1,500	؟	؟

المطلوب: حساب المجاهيل (تكلفة البضاعة المباعة)، وفق:

1- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

2- طريقة وسطي التكلفة المرجح.

المسألة الثالثة:

إذا علمت أن لدى شركة المحبة مخزون نصف مصنع في نهاية العام تكلفته 500,000 ل.س، ولو أرادت الشركة شراء نفس بضاعة هذا المخزون لكلفها ذلك 490,000 ل.س،

والقيمة البيعية الحالية لهذه البضاعة عند جهوزها تبلغ 550,000 ل.س، ولكن يتوقع أن تحتاج المنشأة لمبلغ 100,000 لإتمام إنتاج البضاعة.

وتبيع الشركة بضاعتها بهامش ربح 15%.

المطلوب:ما هي القيمة التي سيتم تقييم المخزون بها (التكلفة أم السوق)؟، وما هي قيمة مخصص هبوط أسعار البضاعة –في حال الحاجة لتكوينه–؟.